20120414-0005a-M

الأخبار
al-akhbar

ساعة ضد الحرب

أحكمت القوى الأمنية إغلاق المسارب المؤدية إلى ساحة النجمة (مروان طحطح)

لم يتغير الثالث عشر من نيسان. منذ ٣٧ عاماً، لا تزال طرق إحيائه واحدة: تسيير البوسطة عند خطوط التماس. اعتصام أمهات المفقودين ضد الحرب. المطالبة بنبش المقابر الجماعية. ما تغيّر، أن الـ ١٧ ألف مفقود ازدادوا

راجانا حمية

الوجوه نفسها. وداد. فاطمة. نادية. نجاة. كمال... مرّت «نيسانات» كثيرة على الحرب التي جرجرت في طريقها ١٧ ألف مفقود ومخطوف، ولم تتبدّل تلك الوجوه. بقيت على حالها من الانتظار لذكرى تتكرر بضجر، بلا إضافات. أمس، في ذكرى الحرب «اللي تنذكر ت ما تنعاد»، كانوا وحدهم الحاضرين بعدّتهم الكاملة: صور ومحاضر عسكر وبيانات و«فلايرز» بيضاء. لم يكن ثمة غرباء بينهم، باستثناء بضعة متعاطفين ومجموعة شباب ليسوا منتمين على الأرجح إلى أحزابٍ سياسية. لا شيء أكثر من ذلك. لا «تائبين» كثراً ولا نواب ولا وزراء ولا سياسيين كنا قد اعتدنا وجوههم سابقاً. حتى مكان إحياء الذكرى ضاق هذه المرة، فلم يُعط المفجوعون إلا زاوية صغيرة عند رصيف ساحة رياض الصلح، حاصروها بعشرات الحواجز الحديدية.

كان كل شيء متعباً في الذكرى السابعة والثلاثين لحربٍ مقززة. كأنها آخر ذكرى. وكان الخوف كبيراً هناك. عسكر يتفوق في العدد على من حضروا. في يده السلاح وأمامه نساء، فلم كل هذا؟ هل يعقل أنهم صدّقوا أن فاطمة الزيات، والدة المخطوفين

20120414-00056-2

غسان وفادي، ستخطف وزيراً؟ هي قالت ذلك لأنها «مفجوعة»، لكن لا نية لديها لاحتجاز «خاطف» في بيتها، حرمها ذات يوم «نور عينيها». هي، كغيرها من الأمهات، كانت تريد أن تخبر قصة الولدين المعلّقين صورةً في صدرها، إلا أنها لم تنجح في اختراق الحاجز الذي يفصلها عن المجلسين. بقيت خلفه تصرخ في وجه العسكر، الذين أحكموا إغلاق كل المسارب المؤدية إلى ساحة النجمة، «يا درك، نحن مش حرامية». ومن خلفها، أخرى ترمي بحكايتها للدرك «يا درك، قولولن إنو إبني سمير انخطف بعين الرمانة واسم الخاطف الوحش. الزغلول»... وثالثة «يا درك، لن نقيم مراسم العزاء لأبنائنا، نريد الحقيقة كما يريدونها لرفيق الحريري». هكذا، حل هذا الدرك مكان السلطة التي غابت كلياً. وهكذا أيضاً، كان الغياب فاضحاً ومتقناً في الآن نفسه؛ «فالرؤساء الثلاثة كانوا أمس خارج الخدمة»، تقول رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني. لا يمكن أن يكون المبرر «الجمعة العظيمة»، فإن كان المسيحي غائباً لهذا السبب، فثمة سنيّ وشيعي قادر على التمثيل، لكن لا أحد «يريد سماعنا»، تضيف. مع ذلك، وقفت والأخريات وقفة أخيرة تطالب من بعيد «ممثلي الشعب بإقرار قانون الأشخاص المفقودين والمُخفَين قسراً، فنحن نرفض دوس رفات أهلنا، ومطلبنا هو فتح المقابر الجماعية حسب المعايير المتبعة في كل دول العالم». وتضيف: «لن نعلّق المشانق لأحد، ولن نلغي قانون العفو الذي صدر عام ١٩٩١، ولن نحاسب من ارتكبوا هذا الفعل، ولكننا نريد إقرار القانون».

على مقربة منهن، غرست في الأرض لوحة تشبه اللوحات التحذيرية على الطرقات المحفرة، مع فارق أنها تحذير «من وجود مقبرة جماعية أمامكم»، وإلى جانبها ورقة بيضاء كبيرة خصصت لتواقيع الناس على مشروع القانون الجديد؛ «لأننا نريد أن يوقعه الشعب قبل أن يوقعه ممثلوه»، تقول حلواني. أما بالنسبة إلى مشروع القانون الذي من المفترض أنه يدرس، فقد أشار المحامي نزار صاغية إلى أن «اللجنة التي تدرسه رُكّبَت على غرار اللجان السابقة»، مضيفاً أن «هناك محاولة لتسفيه القضية بإنشاء لجنة غير فعالة، تملك صلاحيات جمع معلومات ورفع توصيات للدولة فقط، فيما المطلوب هو تكريس حق المعرفة وإيجاد آليات حقيقية لفتح المقابر الجماعية». فمتى يحصل هذا؟ على ما يبدو، ليس في «القريب العاجل»، تقول حلواني، وهي المنتظرة منذ ثلاثين عاماً الاعتراف بوجود مقبرة جماعية، فكم ستنتظر من الوقت لفتح هذه المقبرة؟ ربما، «مش على وقتن»، يقول سائق التاكسي الذي يصرّ على «الترحّم على المفقودين، فـ٣٧ عاماً كافية ليفهم هؤلاء أن مصير أبنائهم كمصير السيد موسى الصدر التائه في ليبيا». ببساطة، يختصر السائق ٣٧ عاماً، لكن ليس ببساطة ستفهم تلك الأم التي تلملم شذرات قضية اختطاف ابنها متنقلة من حيّ إلى آخر أن ابنها لن يعود.